

التي التي التي الله عَلَيْهِ وَمِسَلَمُ اللهُ عَلَيْهِ وَمِسَلَمُ اللهُ عَلَيْهِ وَمِسَلَمُ اللهُ عَلَيْهِ وَمِسَلَمَ المُعْمَدُ اللهُ عَلَيْهِ وَمِسَلَمُ اللهِ عَلَيْهِ وَمِسَلِمُ اللهِ عَلَيْهِ وَمِسْلَمُ اللهِ عَلَيْهِ وَمِسْلَمُ اللهِ عَلَيْهِ وَمِسْلَمُ اللهِ عَلَيْهِ وَمِسْلَمُ اللهِ عَلَيْهِ وَمِنْ اللهِ عَلَيْهِ وَمِسْلَمُ اللّهُ عَلَيْهِ وَمِسْلَمُ اللّهُ عَلَيْهِ وَمِسْلَمُ اللّهُ عَلَيْهِ وَمِنْ اللّهُ عَلَيْهِ وَمِنْ اللّهِ عَلَيْهِ وَمِ

 أن مطبوعات المكنب الاسلامي

تطلب هباشرة من فرعيه دهشق ص.ب ۸۰۰ تلفون ۱۱۱۲۳۷ بيروت ص.ب ۳۷۷۱-۱۱ تلفون ٤٥٠٦٣٩ - ٤٥٠٦٣٩ وليس للمكئب أي وكيل او متعهد

المكتب الاسلامي



اليخڪات مَهُول الله صَكَّ اللهُ عَكَيْهِ وَرَسَمُّ يُعلَّهُ الْعِمَا اِلْعِمَا بَهِ

> حاي*ت محدنا صرالڌين الألباني*

المكتبالإسلاي

خطبة العاجسة

إِنَّ أَكِتَ مُد بِنُّه نِحْتُ مَدُهُ وَنَستَعِينُهُ وَنستَغِيرُهُ . وَهَ وَدُ بِاللَّهِ مِنْ وُودِ أَنفُسِنَا وَمِنْ سَيِّنًا تِ أَعْمَالِنَا مَنْ يَهِمْ وَاللَّهُ فَ لَامُضِلَّ لَهُ ، وَمَن يُضِلِلُ فَ لَاحَ ادِيَ لَهُ ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَّهُ إِلَّا اللَّهُ وَخِدُهُ لَا شَرَيكَ لَهُ وَأَشْفَدُأُدَ بَحُسَمَدًا عَسْنُهُ وَيَسْوَلُهُ، يًا أَيَّهُ اللَّذِينَ آمَنُوا أَتَّتُوا اللَّهُ حَتَّ تُعَاتِهِ وَلا تَمُوتُنَ إِلاَّ وَأَنتُ مُسْلِمُونَ. يُا أَيُّهُ النَّاسُ أَتَّقُوا رَبَّكُمُ ، ٱلَّذِي خَلَقَكُمُ مِنْ نَفْسِ وَلَحِيَّةً وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا، وَبَثَ مِنْهُمَارِجَالاًكِثِيرُا وَنِيَاءً، وَأَتَّ قُوا اللَّهُ ٱلذِّحِتِ تَسَاء لُونَ سِهِ وَٱلأَرْحَامَ. إنَّ اللهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقَيْبًا. الله عَنْ الله مِنْ الله عَنْ الله وَالله وَهُ وَلُوا مَنْ الله مِنْ الله وَهُ وَلُوا مَنْ الله مِن الله يُمْلِحُ لَكُمْ أَعَالَكُمْ وَيَنْفِرُ لَكُمْ ذُنُوبُكُمْ، وُمَنِ يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَتُهُ فَقَدَ فَسَازَ فَسُوزًا عَظِيمًا. أَمَا مَنْ أَنْ مُ يُذُكُرُ مَا جَتُهُ.

حقوق الطبع محفوظة المكتب الإسلامي ليماجه زهي الشاويش

الطبعة الرابعة

دمشق : ص.ب ٨٠٠ - هاتف : ١١١٦٣٧ - برقياً : إسلامي

بيروت: ص.ب٢٧٧١-ماتف: ١٦٨، ١٥- برقيا: إسلاميا

تفدمتة الطبعة الثانية

بسابة الرحم الرحيم

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنـــا ، من يهده الله فــــلا مضل لـــه ، ومن يضلل فـــلا هـــادي له .

وأشهد ان لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبـــده ورسوله ،

يا أيها الذين آمــنوا اتقوا الله حق تقــاته ولا تمــوتن إلا وأنتم مسلمــون .(١)

يا أيها الناس اتقوا ربكم ، الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها ، وبث منهما رجالاً كثيراً ونساءً ، واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام ، إن الله كان عليكم رقيبا .(١)

يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولاً سديداً . يصلح لكم أعمالكم ويغفر لكم ذنوبكم .

ومن يطع الله ورســوله فقــد فـــاز فوزاً عظيماً.(٢)

أمّا بعد الله عليه الطبعة الثانية لرسالتي « خطبة الحاجة » التي كان رسول الله عليه يعلمها أصحابه، عزمنا على إصدارها بعد أن مضى زمان مديد على نفاد نسخ الطبعة الأولى، واشتدت حاجة كثير من القراء إلى الوقوف عليها، وقد نفع الله بها عديداً من الحطباء والمدرسين ، فقد أخذوا يفتتحون بهذه الخطبة خطبهم ودروسهم، وبذلك أحيوا سنة من سنن النبي عليها،

⁽۱) سورة آل عمران : ۱۰۲

⁽۱) سورة النساء : ۱

⁽٢) سورة الاحزاب: ٧١،٧٠

ويعود الفضل الأول بنشرها إلى الأخ الفاضل الأستاذ أحمد مظهر العظمة رئيس تحرير مجلة جمعية التمدن الإسلامي بدمشق حيث نشرت في مجلة « التمدن الإسلامي »، الغراء أقدم مجلة إسلامية باقية في سورية ، وكان لجهودها خلال خمس وثلاثين سنة ، الأثر الطيب المحمود في تعميم الثقافة الإسلامية . زادها الله توفيقاً وسؤدداً ، وكتب الصحة والعافية للأخ العظمة لمتابعة جهاده وإشرافه المبارك الميدون . وقد يسر الله لي أن أنشر فيها عدداً كبيراً من « سلسلة الأحاديث الصحيحة » و« سلسلة فيها عدداً كبيراً من « سلسلة الأحاديث الصحيحة » و« سلسلة والتعليقات .

وقد قامت الجمعية بعد ذلك بفرزها في رسالة مستقلة .

وأما هذه الطبعة ، فقد تولى إصدارها أخونا الفاضل الأستاذ زهير الشاويش ، صاحب المكتب الإسلامي للطباعة والنشر . واليه يعود الفضل الأول في الديار السورية وغيرها بطبع الكتب التي تنشر السنة ، وتدعو إلى اتباع السلف الصالح ، والدفاع عن الشريعة المطهرة ، جزاه الله خيراً ، وزاده توفيقاً .

وقد يسر الله بواسطته نشر عدد كبير من الكتب التي ألفتها أو حققتها ومن ذلك : مشكاة المصابيح – أحكام الجنائز – صفة صلاة النبي – حجاب المرأة المسلمة – آداب الزفاف – الكلم الطيب – فضل الصلاة على النبي علي النبي النبي

بيروت ١٣٨٩ / ١ / ١٣٨٩

محمرناصرالدين لألباني

⁽۱) رسالة فيها أحكام تتعلق بصلاة الجمعة وما اعتاد الناس من البدع فيها . (۲) وتحت الطبسع من مؤلفاته حفظه الله : مختصر صحيح مسلم – إدواء الغليل تخريج أحاديث منار السبيل – تخريج أحاديث الحسلال والحرام – تخريج أحاديث مشكلة الفقر – صحيح الجامع الصغير وزيادته – ضميف الجامع الصغير وزيادته .

صحيحة مقامها، وكان أهم ذلك عندي، أن قدمتها بخطبة الحاجة، التي كان رسول الله على يعلمها أصحابه ، بعد أن تتبعت طرقها وألفاظهامن مختلف كتب السنة المطهرة .

هذه الخطبة التي كان السلف الصالح يقدمونها بين يدي دروسهم وكتبهم ومختلف شؤونهم ، كما سيأتي بيانه في «الخاتمة» إن شاء الله تعالى.

ثم بدا لي أن أجمع ذلك في هذه الرسالة ، تذكرة لي، ولعل فيها فائدة لغيري ، وقد جعلتها على فصلين وخاتمة ، والله تعالى حسبي ونعم الوكيل .

محدناصرالدين لألباني

تفدمتة الطبعة الأولحث

بسبا بتدالرحم إلرحيم

الحمد لله ، والصلاة والسلام على رسول الله ، وآله وصحبه ومن والاه .

و *بع* على زوجتي الثانية ، بعد بضعة أشهر من وفاة الأولى -- « أم عبد الرحمن » رحمها الله تعالى -- عرض على بعض الإخوان أن يلقي هو خطبة النكاح ، وذكر أنه لمس غير مرة فائدتها وأثرها حين كان يلقيها .

فقلت: لا مانع عندي ، ولكن أريد أن ألقي عليها نظري ، فاعرضها علي ، فرأيتها لابأس بها! بيد أنني أدخلت عليها بعض التحسينات مثل حذف بعض الأحاديث الضعيفة، وإقامة أخرى

الفضل الأول في نصل لخطبة

[إن] (١) الحمد لله [نحمده و] نستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، [ومن سيئات أعمالنا] .

من بهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي لــه ، وأشهد (٢٠ أن لا إله إلا الله [وحده لاشريك له] .

وأشهد أن محمداً عبده ورسوله .

(يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ، ولاتموتن إلا وأنتم مسلمون) ..

(يا أيها الناس اتقوا ربّكم الذي خلقكم من نفسواحدة وخلق منها زوجها وبث منهما رجالاً كثيراً ونساءً، واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام إن الله كان عليكم رقيباً).

«والأحاديث كلها متفقة على أن «نستمينه» و «نستغفره» و «نعوذ به » بالنبون ، والشهادتين بالإفراد : « أشهد أن لا إله إلا الله ،-

(يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولاسديداً يصلح لكم أعمالكم ويغفر لكم ذنوبكم ، ومن يطع الله ورسوله فقد فاز فوزاً عظيما)

[أما بعد] ، « ثم يذكر حاجته » .

« لما كانت كلمة الشهادة لا يتحملها أحد عن أحد، ولا تقبل النيابة محال ؛ أو د الشهادة بها ، و لما كانت الاستمانة و الاستفادة و الاستفار تقبل ذلك ، فيستففر الرجل لغيره ويستمين الله له ، ويستميذ بالله له ، أتى فيهما بلفظ الحمع ، ولهذا يقول : اللهم أعنا، وأعذنا، واغفر لنا ، قال ذلك في حديث ابن مسعود، وليس فيه ، «محمده» ولي حديث ابن عباس «محمده» بالنون ، مع أن الحمد لا يتحمله أحد عن أحد ، و لا يقبل النيابة ،

وفيه معنى آخر . وهو أن الاستعانة والاستعادة والاستغفار ، طلب وإنشاء فيستحب الطالب أن يطلبه لنفسه ولإخوانه المؤمنين ، وأما الشهادة فهي إخهار عن شهادته لله بالوحدانية ، ولنبيه بالرسالة ، وهى خبر يطابق عقد القلب وتصديقه ، وهذا إنما يخبر به الإنسان عن نفسه لعلمه بحاله، بخلاف إخباره عن غيره ، فإنه يخبر عن قول ونطقه ، لا عن عقد قلبه ، وإنه أعلم » .

قَــِلَــُـــ : إن لفظة «نحمده» قد وردت في حديث ابن مسعود من طريقين كما يأتي ٬ ووردت في حديث ابن عباس عند « مسلم » وغيره كما يأتي .

بن القوسين زيادة ثابتة فيبعضالروايات جعلناها بينهما تنبيهاً لذلك.

 ⁽٢) يلاحظ هنا أن الفعل بصيغة المتكلم المفرد ، بخلاف الأفعال المثقدمة فهي بصيغة الجمع ، وقد أبدى شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله في ذلك حكمة لطيفة ، نقلها عنه تلميذه ابن القيم في «تهذيب السنن » (٣/٤٥) فقال :

وأشهد أن محمداً عبده ورسوله » . قال شيخ الإسلام ابن تيمية :

الفصّل الثاني في تخيج الخطبة

وردت هذه الخطبة المباركة عن ستة من الصحابة وهم : عبدالله بن مسعود، وأبو موسى الأشعري، وعبد الله بن عباس، وجابر بن عبدالله، ونبيط بن شريط، وعائشة، رضي الله عنهم. وعن تابعي واحد هو الزهري، – رحمه الله – .

ونحن نتكلم عليها على هذا النسق فنقول :

١ _ حديث ابن مسعود وله عنه أربعة طرق :

- النوائ : عن أبي اسحق عن أبي عبيدة بن عبد الله عن أبيه قال : علمنا رسول الله عليه خطبة الحاجة [في النكاح وغيره] : الحمد لله . الحديث .

أخرجه أبو داود (١/٣٦) والنسائي (١/٨٠١) والحاكم (٢٠٨/٢) والحاكم (رقم ٢٠٨/٢) والطيالسي (رقم ٣٣٨) وأحمد (رقم ٣٧٢٠ و ٤١١٥) وأبو يعلى في «مسنده» (ق ٣٤٢ / ١) والطبراني في « المعجم الكبير » والبيهقي في « سننه » (٧ / ١٤٦) من طرق عنه .

قلت : وهذا إسناد رجاله كلهم ثقات، إلا أنه منقطع ، فقد قال النسائي عقب أن ساقه :

« أبو عبيدة لم يسمع من أبيه شيئاً ، ولا عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود ، ولا عبد الجبار بن واثل بن حجر » .

وهذه الزيادة « في النكاح وغيره » هي لأبي داود من طريق سفيان عن أبي إسحاق ، وظاهرها أنها من قول ابن مسعود ، لكن خالف شعبة فجعلها من قول أبي إسحاق حيث قال : قلت لأبي إسحاق : هذه في خطبة النكاح أو في غيرها ؟ قال : في كل حاجة » . رواه الطيالسي ، والزيادة الأولى والثانية والثالثة والرابعة للطحاوي ، ولأحمد الأولى في رواية ، وللحاكم الثانية والسادسة ، وللنسائي الثالثة ، وللطبراني الحامسة ، وللدارمي الثانية والسادسة .

م الشاين : عن أبي الأحوص عن عبد الله قال : علمنا رسول الله على التشهد في الصلاة ، والتشهد في الحاجة ، قال : التشهد في الحاجة فذكره .

أخرجه النسائي (٢٩/٢) والترمذي (١٧٨/٢) والطبراني في

الكبير عن الأعمش ، وابن ماجه (١/٤/٥ ، ٥٨٥) عن يونس ابن أبي اسحق، والطحاوي (١/٤) والبيهقي (٣/٤/٣) عن المسعودي ثلاثتهم عن أبي إسحق عنه . وقال الترمذي :

وحديث حسن رواه الأعمش عن أبي إسحق عن أبي الأحوص عن النبي عَلِيلَةٍ ، ورواه شعبة عن أبي إسحق عن أبي عبيدة عن عبد الله عن النبي عَلِيلَةٍ ، وكلا الحديثين صحيح لأن إسرائيل جمعهما فقال : عن أبي إسحق عن أبي الأحوص ، وأبي عبيدة عن عبد الله بن مسعود عن النبي عَلِيلَةٍ » .

قات : ورواية إسرائيل هذهوصلها أحمد (رقم ١١٦٤) وأبو داود والبيهقي عن وكيع : حدثنا إسرائيل به .

ولم يتفرد إسرائيل به بل تابعه شعبة عند أحمد (رقم ٣٧٢١) والطحاوي و البيهقي، فدل ذلك على صحة الإسنادين عن ابن مسعود . لكن الأول منقطع كما تقدم ، وأما هذا فصحيح على شرط مسلم .

وفيها الزيادة الأولى عند الجميع، إلا ابن ماجه ، وله وللطحاوي الزيادة الثانية ، ولهما وللترمذي الزيادة الثالثة ، ولابن ماجه الرابعة .

الثالث : عن عمران القطان ، عن قتادة ، عن عبد ربه ، عن أبي عياض ، عن ابن مسعود ــ رضي الله عنه ــ أن رسول مِلْقِيْم كان إذا تشهد قال :

« الحمد لله ، نستعينه ونستغفره.. الحديث إلى قوله: « عبده ورسوله » وزاد : « أرسله بالحق بشيراً ونذيراً ، بين يدي الساعة ، من يطع الله ورسوله فقد رشد ، ومن يعصهما ، فإنه لايضر إلانفسه ، ولا يضر الله شيئاً » .

أخرجه أبو داود (١٧٢/١ ، ٣٣١) والبيهقي (٣/٢١٥ ، ٢١٥/٧) وأخرجه الطبراني في « الكبير » إلا أنه قال : « إنه كان يقول في خطبة الحاجة ...» .

وهذا سند ضعيف وعلته أبو عياض هذا وهو المدني ، قال الحافظ في « التقريب » :

«هو مجهول » .

هذه هي علة الحديث ، وقد ذهل عنها جماعة ، أولهم فيما وقفت عليه: المنذري في « مختصر السنن » حيث أعله بعمران هذا ، فقال : « في إسناده عمران بن داور القطان وفيه مقال » . وتبعه على ذلك ابن القيم وسيأتي كلامه ، والشوكاني في

_ 10 _

«نيل الأوطار» (٢٢٤/٣) فقال: في إسناده عمران بن داور – في الأصل: دارون وهو خطأ – أبوالعوام البصري، قال عفان: كان ثقة، واستشهد به البخاري، وقال يحيى بن معين والنسائي: «ضعيف الحديث...».

وكانأبعدهم عن الصواب الإمام النووي ــ رحمه الله ــ حيث قال في «شرح صحيح مسلم » (٦/٦٠):

« إسناده صحيح »!

وأعتقد أنه انصرف ذهنه عن العلة الحقيقية التي ذكرت، وإلا فلولاها لكان الإسناد حسناً عندي .

ثم إن في متن هذه الرواية نكارة وهي قوله: « ومن يعصهما » فقد صح عنه الله النهي عن هذه اللفظة ، كما في حديث عدي بن حاتم : « أن رجلاً خطب عند النبي والله فقد غوى ، فقال ورسوله فقد رشد ، ومن يعصهما فقد غوى ، فقال رسول الله والله والله الله ورسوله » . .

أخرجه مسلم (٣/١٣،١٢) وأبو داود (١/ ١٧٢) والنسائي (٧٩/٢) والبيهقي (٣/٣١) وأحمد (٣٧٩،٢٥٦/٤).

فأنت ترى أنه على الخطيب قوله : « ومن يعصهما » ولذلك قال ابن القيم في تهذيب السنن » ($^{\circ}/^{\circ}$) : « فإن صح حديث عمران بن داور ، فلعله رواه بعضهم بالمعنى فظن أن اللفظين سواء ، ولم يبلغه حديث : « بئس الخطيب أنت » وليس عمران بذلك الحافظ » .

قست: قد بينا آنفاً علة الحديث، وقد تبين لي الآن أنه لو صح إسناده لم يكن منكراً بالنظر إلى النبي بالله ، لأن له أن يفعل ما ليس لنا ، لاسيما وقد ثبت عنه بالله مثل ما في هذا الحديث ، كما سيأتي في كلام النووي، فهو من خصوصياته بالله ، قال في « شرح مسلم » .

«قال القاضي وجماعة من العلماء : إنما أنكر عليه لتشريكه في الضمير المقتضي للتسوية ، وأمره بالعطف تعظيما لله تعالى بتقديم اسمه كما قال عليه في الحديث الآخر : « لايقل أحدكم ما شاء الله وشاء فلان، ولكن ليقل : ما شاء الله ثم شاء فلان».

والصواب: أن سبب النهي أن الحطب شأنها البسط والايضاح واجتناب الإشارات والرموز ولهذا ثبت في الصحيح أن رسول الله على كان إذا تكلم بكلمة أعادها ثلاثاً ليفهم وأما قول الأولىن، فيضعف بأشياء منها: أن مثل هذا الضمير قد تكرر في

الأحاديث الصحيحة من كلام رسول الله عليه كقول عليه الأحاديث الصحيحة من كلام رسول الله عليه كقول وغيره من « أن يكون الله ورسول الحاديث .

وإنما ثرى الضمير هنا لأنه ليس خطبة وعظ، وإنما هو تعليم حكم ، فكلما قل لفظه ، كان أقرب إلى حفظه ، بحلاف خطبة الوعظ، فإنه ليس المراد حفظه، وإنما يراد الاتعاظ بها، ومما يويد هذا ما ثبت في سنن أبى داود بإسناد صحيح ! عن ابن مسعود قال : علمنا خطبة الحاجة: «الحمد لله نستعينه ... ومن يعصهما فإنه لا يضر إلا نفسه ولا يضر الله شيئاً والله أعلم » .

قلت : وما استضعفه النووي ـ رحمه الله ـ هو الصواب ، وما استصوبه هو الضعيف ، وبيان ذلك بأمور :

الأولت : قوله:

« سبب النهي أن الحطبة شأنها البسط والايضاح » .

فتعقبه المحقق السندي رحمه الله في تعليقه على مسلم بقوله: «إنه ضعيف جداً،إذ لوكان ذلك سبباً للانكار لكان في محل حصل فيه بالضمير نوع اشتباه، وأما في محل لااشتباه فيه، فليس

مع أنه ليس كذلك ، بل الإظهار في بعض المواضع في الخطب يكون منكراً ، فتأمل » .

الشاين : تأييده ما ذهب إليه بحديث ابن مسعود ، بدعوى أن إسناده صحيح ، فغير صحيح ، لما في سنده من الجهالة ، كما بينا آنفاً .

الشائث : على فرض أن الإسناد صحيح فإنما يدل الحديث على الجواز لو كان فيه أن النبي والله كان يعلمهم ذلك كما وقع في «شرح مسلم » وليس كذلك ، وهذا خطأ آخر من الإمام النووي حيث ذكر أن نص الحديث عند أبي داود بلفظ : « علمنا خطبة الحاجة ... » بل ليس هذا اللفظ عند سائر من أخرج الحديث من هذا الوجه ، وإنما هو في الطريقين الأولين أخرج الحديث من هذا الوجه ، وإنما هو في الطريقين الأولين تقدم فكأن النووي رحمه الله – اختلط عليه أحد اللفظين بالآخر ، فكان منه سياق لا أصل له في شيء من الروايات ، فتنبه .

الرابع: أن قوله: قد تكرر ذلك في الأحاديث الصحيحة من كلامه مِالله. لايدل على ذلك التفصيل الذي ذهب إليه، وغاية ما فيه أن ذلك وقع منه مِالله، لكن ليس فيه تعليم منه عليه الصلاة والسلام

كذلك ، وإلا لكان ذكر الضمير في الخطبة منكراً منهياً عنه ،

لأمت ، وحين فلا يعارض حديث عدي بن حاتم المتقدم ، لما تقرر في الأصول أن القول مقدم على الفعل عند التعارض ، فيجوز ذلك له عليه الصلاة والسلام ، ليس في المحل الفرق واضحة ، ذلك لأنه عليه الصلاة والسلام ، ليس في المحل الذي يظن من كلامه أنه يريد به ما لا يليق بمقام الربوبية والألوهية ، بحلاف غيره عليه الصلاة والسلام ، فقد يظن به ذلك ، فأمر مِلِين باجتناب الشبهات ، والافصاح عن المراد ، على أساس قوله مِلِين : « دع ما يريبك إلى ما لا يريبك سن مم رأيت العز بن عبد السلام قد سبقني إلى ما ذهبت إليه . فقد نقل عنه ذلك السندي في حاشية النسائي (ص ٨٠) فقال :

«وقال الشيخ عز الدين: من خصائصه مُرَاتِيَّ أنه كان يجوز له الجمع في الضمير بينه وبين ربه تعالى ، وذلك ممتنع على غيره . قال : وإنما ممتنع من غيره دونه لأن غيره إذا جمع أوهم إطلاقه التسوية ، بخلافه هو فإن منصبه لا يتطرق إليه إمهام ذلك » .

وهذا يوافق تماماً ما رجحناه ، والحمد لله على توفيقه . وقد نقل السندي قبل ذلك كلام القرطبي في التوفيق بين حديث

ابن مسعود – وقد صرح بصحته! – وبين حديث عدي ، من أربعة أوجه ذكرها يترشح منه أنه يذهب هذا المذهب الذي رجحناه فراجعه إن شئت .

وكأن النووي تبعه في ذلك إذ صرح بصحته أيضاً وقد تقدم بيان خطئه .

وقد نحا نحو هذا المذهب أبو الحسن السندي رحمه الله فقال : « فالوجه أن يقال إن التشريك في الضمير ، يخل بالتعظيم الواجب بالنظر إلى بعض المتكلمين ، ويوهم التسوية بالنظر إلى أذهان بعض السامعين القاصرين ، فيختلف حكمه بالنظر إلى المتكلمين والسامعين والله تعالى أعلم » .

وأنا أرى أن الصواب تعميم هذا الحكم سداً للذريعة ، وعملا بعموم حديث : «لايقل أحدكم ما شاء الله وشاء فلان » الحديث (١) فإنه من هذا الباب الذي ورد فيه حديث عدي ابن حاتم ، وما ذهب إليه السندي فيما نقلناه عنه فيما سبق ، من أن ذكر الضمير في الخطبة غير منكر ، إنما عمدته حديث ابن مسعود هذا ، وقد علمت أنه لاحجة فيه من حيث سنده ومتنه

⁽١) حديث صحيح ، ورد عن جمع من الصحابة ، وقد خرجته ني «إرواء الغليل ، في تخريج أحاديث منار السبيل» (رقم ٢١٣٤) ، يسر الله طبعه .

⁽١) وهو مخرج في كتابي «سلسلة الأحاديث الصحيحة» ، رقم (١٣٦)

أيضاً . وقوله : إن إظهار الضمير في بعض المواضع من الحطب يكاد يكون منكراً . قد تأملت فيه ، فلم يظهر لي وجهه ، إلا أن يكون من الوجهة الذوقية ، وهذا لايعتد به ، إذا تصادم مع التوجيه الشرعي . والله أعلم .

الرابع: عن حريث عن واصل الأحدب عن شقيق عن عبد الله بن مسعود قال: «كان رسول الله والمحلمة المحمد الله بن مسعود قال: «كان رسول الله والحطبة الحمد لله ...» والحطبة كما يعلمنا السورة من القرآن . . . والحطبة الحمد لله ... اأخرجه البيهقي (٧/ ١٤٦، ١٤٧) ، وهذا سند ضعيف من أجل حريث . وهو ابن أبي مطر عمر والفزاري فإنه ضعيف اتفاقاً . أجل حريث . وهذه الطريق الزيادة الثانية والرابعة .

٢ ــ حديث أبي مومى الأشعري

أخرجه أبو يعلى في «مسنده» (٣٤٢/١) مع حديث ابن مسعود المتقدم من الطريق الأولى ساقه إلى قوله : « وأشهد أن محمداً عبده ورسوله » وزاد :

تقول :﴿ قلت : فذكر الآيات الثلاث وفيه ﴾أما بعد ثم تكلم بحاجتك .

وأورده الهيشمي في مجمع الزوائد (٢٨٨/٤) وقال : « رواه أبو يعلى والطبر اني في الأوسط والكبير باختصار ، ورجاله ثقات ، وحديث أبى موسى متصل ، وأبو عبيدة لم يسمع من أبيه » . قلت : وقد راجعت له مسند عبد الله بن مسعود في «المعجم الكبير » فلم أجده فالظاهر أنه في مسند أبي موسى منه ، والجزء الذي فيه هذا المسند لا وجود له في «المكتبة الظاهرية » .

٣ ـ حديث عبد الله بن عباس:

قال : «إن ضماداً قدم مكة وكان من أزد شنوءة، وكان يَرقي من هذه الربح ، فسمع سفهاء من أهل مكة يقولون : إن محمداً مجنون ، فقال : لو أنى رأيت هذا الرجل ، لعل الله يشفيه على يدي ، قال : فلقيه ، فقال : يا محمد إني أرقي من هذه الربح وإن الله يشفي على يدي من شاء ، فهل لك ؟ فقال رسول الله يُولِيق : «إن الحمد لله نحمده ونستعينه ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلاالله وحده لا شريك له ، وأن محمداً عبده ورسوله ، أما بعد » .

٤ ـ حديث جابر بن عبد الله:

أخرجه الحطيب (١٤/ ٤٤١،٤٤) من طريق عمرو بن شمر، عن أبى جعفر محمد بن علي، عن علي بن حسين عنه، عن النبي عليه أنه كان إذا قعد على المنبر قال: الحمد الله أحمده، وأستعينه، وأومن به، وأتوكل عليه، وأعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، الحديث إلى قوله: «وأن محمد عبده ورسوله»

وهذا إسناد ضعيف جداً، آفته عمرو بن شمر فإنه كذاب وضاع ، لكن الحديث له أصل بغير هذا السياق ، فقال الإمام أحمد (٣٧١/٣) : حدثنا وكيع عن سفيان عن جعفر عن أبيه عن جابر قال :

«كان رسول الله علي يقوم فيخطب فيحمد الله ويثني عليه بما هو أهله ويقول:

من يهده الله فلامضل له ، ومن يضلل فلا هادي له ، إن خير الحديث كتاب الله ، وخير الهدي هدي محمد مالية ، وشر الأمور محدثاتها ، وكل محدثة بدعة ، وكان إذا ذكر الساعة ، احمرت عيناه، وعلاصوته ، واشتد غضبه ، كأنه منذر جيش :

قال : فقال : أعد علي كلماتك هولاء ، فأعادهن عليه رسول الله على ثلاث مرات ، قال : فقال : لقد سمعت مثل قول الكهنة ، وقول السحرة ، وقول الشعراء ، فما سمعت مثل كلماتك هؤلاء ، ولقد بلغن قاموس البحر ، قال : فقال : هات يدك أبايعك على الاسلام ، قال : فبايعه رسول الله على فقال رسول الله على قومك ؟ قال : وعلى قومي ، فقال رسول الله على قومك ؟ قال : وعلى قومي ، فال : فبعث رسول الله على شرية فمروا بقومه ، فقال صاحب السرية للجيش : هل أصبتم من هؤلاء شيئاً ؟ شال رجل من القوم : أصبت منهم مطهرة ، فقال : ردوها فإن هؤلاء قوم ضماد » .

أخرجه مسلم (١٢/٣) والبيهقي بهذا التمام ، وأخرج منه الحطبة فقط أحمد (رقم ٣٢٧٥) وابن ماجه (٥٨٥/١) والطحاوي، لكن سقط من النسخة المطبوعة متنه ، وقطعة من سنده ، وليس فيه عند أحمد لفظة : « أما بعد » .

وفيه كما ترى الزيادة الثانية ، مكان قوله : « ونستغفره » . وقد تردد شيخ الإسلام ابن تيمية في ثبوت هذه الزيادة ، وهي صحيحة ثابتة ، بدون شك ، كما تقدم بيانه.

صبحكم مساكم ، من ترك مالاً فللورثة ، ومن ترك ضياعاً أو ديناً فعلي وإلي ، وأنا ولي المؤمنين » .

قلت : وهذا إسنادصحيح على شرط مسلم ، وقد أخرجه في « صحيحه » (١١/٣) وكذا البيهقي في «سننه» (٢١٤/٣) من طريق أبي بكر بن أبي شيبة: ثنا وكيع به . ولم يسق مسلم لفظه كله ، وإنما أحال بباقيه على اللفظ الذي ساقه قبله من طريق عبد الوهاب بن عبد المجيد عن جعفر به نحوه وفيه بدل قوله : « وكل بدعة ضلالة »

وجمع بينهما البيهقي في روايته . وكذلك جمع بينهما في كتابه « الأسماء والصفات » من هذا الوجه ومن طريق ابن المبارك عن سفيان به ، قرن روايتهما عنه ، وزاد أيضاً : «وكل ضلالة في النار » وهي عند النسائي أيضاً (٢٣٤/١) مع اللفظين الأولين من طريق ابن المبارك ، وإسنادها صحيح كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية في « إقامة الدليل على إبطال التحليل، من « الفتاوى » : (٣/٨٥)

ثم قال الإمام أحمد (٣/٣١): « ثنا يحيى عن جعفر به ، بلفظ أن رسول الله ﷺ كان يقول في خطبته بعد التشهد : «إن أحسن الحديث مختصراً نحوه .

قلت : وهذا سند صحيح أيضاً على شرط مسلم ، فقوله : « بعد التشهد » . فيه إشارة إلى التشهد المنصوص عليه ، في حديث ابن مسعود ، وابن عباس ، وإلى أنه كان مشهوراً معروفاً عندهم ، بحيث أن الراوي استغنى بذلك عن ذكره .

٥ ــ حديث نبيط بن شريط

قال: «كنت ردف أبي على عجز الراحلة ، والنبي عَرَالَةٍ يخطب عند الجمرة فقال:

الحمد لله نحمده، ونستعينه ونستغفره، وأشهد أن لاإله إلاالله، وأن محمداً عبده ورسوله، أوصيكم بتقوى الله، أي يوم أحرم ؟(١) قالوا: هذا .

قال : فأي شهر أحرم ؟ قالوا هذا .

قال : فأي بلد أحرم ؟ قالوا : هذا البلد .

قال : فإن دماءكم ، وأموالكم، حرام عليكم، كحرمة يومكم هذا ، في شهركم هذا ، في بلدكم هذا ».

أخرجه البيهقي (٣/٢١٥) من طريق أبي غسان مالك بن إسماعيل

⁽١) الأصل «أحرم هذا» . وعلى هامشه : «كذا في النسخ كلها» .

النهدي : ثنا موسى بن محمد الأنصاري : ثنا أبو مالك الأشجعي عنه .

قـــلت : وهذا إسناد رجاله ثقات ، غير موسى بن محمد الأنصاري ، والظاهر أنه المخزومي المدني ، فإن يكن هو فهو ضعيف ، وإن يكن غيره فلم أعرفه .

٣ ــ حديث عائشة أم المؤمنين

أخرجه أبو بكر بن أبي داود في «مسند عائشة » (ق ٧/٧٥) بسند جيد عن هشام (هو ابن عروة)عن أبيه ، قال :

كان رسول الله مَرْقَقِهُ يكثر هاتين الآيتين في الخطبة : (يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولاً سديدا) . الآية .

قلت: كذا في الأصل «عن أبيه » لم يقل: « قالتعائشة »: أو نحوه ، ووضع الناسخ فوقه رأس حرف الصاد (ص) إشارة منه إلى أنه هكذا وقع في أصله أيضاً ، وأن الصواب إثبات قوله: «قالت عائشة »، بدليل أن المؤلف أورده في «مسندها» ولو لم يكن ذلك ثابتاً في روايته لم يورده فيه . لأن الحديث حينئذ مرسل ، كما هو ظاهر .

وقد رأيت فيه حديثاً آخر وقع فيه مثل هذا السقط ، لكن

بقي فيه ما يدل عليه ، فقال (١/٥٩) . . . عن هشام عن أبيه قالت . . . ووضع الناسخ عليه (ص) أيضاً ، فقوله : « قالت » صريح في أن القائل ليس هو عروة ، وإنما هي امرأة وليست هي إلا عائشة بالدليل المتقدم ، ولأنه كثير الرواية عنها ، وهي خالته . والله أعلم .

٧ _ حديث سهل بن سعد

قال: «كان رسول الله عَلَيْنَةِ إذا خطب الناس، أو علمهم لايدع هذه الآية: (يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولاً سديدا) إلى قوله: (فقد فاز فوزاً عظيما).

رواه سمویه في «فوائده » ، كما في «حسن التنبه في ترك التشبه » للشيخ محمد الغزي ($\Lambda/$ ه) .

٨ _ حديث ابن شهاب الزهري

قال ابن وهب: أخبرني يونس أنه سأل ابن شهاب ، عن تشهد رسول الله على يوم الجمعة ، فقال ابن شهاب : «إن الحمد لله ، نحمده ، ونستعينه، ونستغفره ، ونعوذ به من شرور أنفسنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي

خاتبت

قد تبين لنا من مجموع الأحاديث المتقدمة ، أن هذه الحطبة تفتح بها جميع الحطب ، سواء كانت خطبة نكاح ، أو خيرها ، فليست خاصة بالنكاح (١) كما قد يظن ، وفي بعض طرق حديث ابن سعود التصريح بذلك كما تقدم ، وقد أيد ذلك عمل السلف الصالح ، فكانو ايفتتحون كتبهم بهذه الحطبة ، كما صنع الإمام أبو جعفر الطحاوي رحمه الله حيث قال في مقدمة كتابه «مشكل الآثار » :

« وأبتدىء بما أمر عَلِيْكُ بابتداء الحاجة ، مما قد روي

أخرجه أبو داود (١ /١٧٢) والبيهقي (٣ /٢١٥) .

وهذا إسناد رجاله كلهم ثقات ،ولكنه مرسل ، فهو لذلك ضعيف لا يحتج به ، وفيه : «ومن يعصهما » وقد تقدمت هذه العبارة في الطريق الثالث لحديث ابن مسعود (ص ٢٣) بينت هناك ضعفها ، فقد يقال :

إن هذا المرسل شاهد له، فأقول: ليس كذلك. لأن الإرسال الذي فيه هو في محل يحتمل أن يكون المرسل الذي أرسله ، قد أخذه عن ذلك المجهول الذي رواه عن ابن مسعود ، أعني محتمل أن يكون الزهري أخذه عن أبى عياض عن ابن مسعود ، أو عمن رواه عنه ثم هو أرسله ، ومع هذا الاحتمال لا يشد أحدهما الآخر . فتأمل .

⁽¹⁾ تَلْبَصَنِيكُ ؛ وأما الحديث الذي رواه إسماعيل بن إبراهيم عن رجل من بني سليمقال : خطبت إلى النبي صلى الله عليه وسلم أمامة بنت عبد المطلب فأنكحني من غير أن يتشهد . أخرجه أبو داود والبيهقي ؛ فهو ضعيف من أجل إسماعيل هذا فإنه مجهول كما في «التقريب». ثم إنه قد اضطرب عليه فيه كما بين البيهقي وغيره . ولو صح لدل على جو از الترك أحياناً ، لا على عدم المشروعية مطلقاً .

عنه بأسانيد أذكرها بعد ذلك إن شاء الله : إن الحمد لله. ..».

قلت : فذكرها بتمامها .

وقد جرى على هذا النهج شيخ الإسلام أبو العباس ابن تيمية رحمه الله، فهو يكثر من ذلك في مؤلفاته ، كما لا يخفى على من له عناية بها . وقد قال المحقق السندي في «حاشيته على النسائي» في شرح قوله في الحديث : « والتشهد في الحاجة » :

«الظاهر عموم الحاجة للنكاح وغيره، ويؤيده بعض الروايات، فينبغي أن يأتي الإنسان بهذا ، يستعين به على قضائها ، وتمامها ، ولذلك قال الشافعي : الحطبة سنة في أول العقود كلها ، قبل البيع والنكاح وغيرها ، و«الحاجة »إشارة إليها ، ويحتمل أن المراد برالحاجة » النكاح إذ هو الذي تعارف فيه الحطبة دون سائر الحاجات » .

وكذا في «حاشيته على ابن ماجه» .

قلت : هذا الاحتمال الثاني ضعيف، بل باطل لثبوت ذلك عن النبي عليقة في غير النكاح ، كما في قصة ضماد في حديث ابن عباس ، وكما في حديث جابر . فتنبه .

لكن القول بمشروعية هذه الحطبة في البيع ونحوه ، كإجارة ونحوها فيه نظر بين ، ذلك لأنه مبني على القول بوجوب الابجاب والقبول فيها ، وهو غير مسلم ، بل هو أمر محدث، لأن الناس من لدن النبي عَيْنِ وإلى يومنا هذا ما زالوا يتعاقدون في هذه الأشياء بلا لفظ ، بل بالفعل الدال على المقصود ١١٠، فبالأحرى أن تكون الحطبة فيها بدعة وأمراً محدثاً . وبيوعه عَيْنِ وعقوده التي وردت في كتب السنة المطهرة من الكثرة والشهرة بحيث يغنى ذلك عن نقل بعضها في هذه العجالة، وليس في شيء منها الابجاب والقبول، بله الحطبة فيها .

أقول هذا مع احترامي للأثمة، واتباعي إياهم على هداهم ، بل أعتبر أن تصريحي هذا هو من الاتباع لهم ، لأنهم رحمهم الله هم الذين علمونا حرية الرأي والصراحة في القول ، حتى نهونا

⁽۱) من كلام شيخ الاسلام ابن تيمية في فصل له عقده لبيان قاعدة عظيمة المنفعة ـ كما قال هو نفسه ـ حول هذه المسألة وهي الايجاب والقبول في العقود ، وفي المعاطاة فيها ، ذهب فيه إلى : أنه لا يتقيد فيها بلفظ معين ، بل هذا من البدع ، وأنها تصح بأي لفظ ، وبالفعل الدال على المقصود ، واحتج على ذلك بالكتاب والسنة واللغة وفي تضاعيف ذلك من الفوائد والتحقيقات ما لا تقف عليها عند غيره فانظر «الفتاوى» (٣ ٢٦٧/ ، ٢٧٤) .

عن تقليدهم (١) ، لأنهم كما قال الإمام مالك رحمه الله : «ما منا من أحد إلا رد أو رد عليه إلا صاحب هذا القبر » فجزاهم الله تعالى عنا خبراً .

أَوْلُ : إن القصد من جمع هذه الرسالة ، هو نشر هذه السنة التي كاد الناس أن يطبقوا على تركها ، فألفت أنظار الحطباء والوعاظ والمدرسين وغيرهم إلى ضرورة حفظهم لها ، وافتتاحهم خطبهم ومقالاتهم ودروسهم بها، عسى الله تعالى أن يحقق أغراضهم بسببها ، وقد قال عليه :

ومن سن في الإسلام سنة حسنة فعُمل بها بعده ، كتب له مثل أجر من عمل بها ، ولا ينقص من أجورهم شيء ، ومن سن في الإسلام سنة سيئة فعُمل بها بعده ، كتب عليه مثل وزر من عمل بها ، ولا ينقص من أوزارهم شيء » .

رواه مسلم في «صحيحه»(٦١/٨) من حديث جرير ابن عبد الله رضي الله عنه .

وسبحانك اللهم وبحمدك ، أشهد أن لاإله إلا أنت ، أستغفرك وأتوب إليك .

أبو عبد الرحمن

محدنا صرالدين الألباني

دمشق مساء الثلاثاء في ٢٤ /٦ /١٣٧٢

⁽١) وقد أوردت نصوصهم في ذلك في مقدمة كتابي « صفة صلاة النبي صلى الله عليه وسلم » وقد تم ما حقق الله الرجاء ، فقد طبع حتى الآن مرات متعددة في المكتب الاسلامي واختصر وترجم أيضاً ولله الحمد والمنة .

• الشهادة والحمدلة لا تقبل النيابة

الموضوع

- الاستعاذة والاستغفار تستحب للغبر
- نفى الامام ابن تيمية ورود لفظة « نحمده » فيها و ببان خطئه

١٢ الفصل الثاني

• تخريج الخطبة ، وانها رويت عن ستة من الصحابة' و تابعي

۱۲ حدیث ابن مسعود (وله اربعة طرق)

- الطريق الأول.
 - الطريق الثاني
- الطريق الثالث: وفيه نكارة « ومن يعصهما »
- حديث النبي ﷺ: بئس الخطيب أنت وفيه : ومن يعص الله ورسوله ، ونهيسه عن قول « ومن يعصهما »
- ذكر أقوال العلماء في التوفيق بن هذا والذي قبله و التحقيق ان الجواز خاص به عليه

الصفحة الموضوع ٣ خطبة الحاجة قدمة الطبعة الثانية • انتفاع الناس بالطبعة الاولى • التمدن الإسلامي ، والمكتب الإسلامي • اسماء بعض كتب المؤلف المطبوعة والتي تحت الطبع (تأليفاً أو تحقيقاً) متقدمة الطبعة الأولى • سبب تأليف الرسالة الفصل الأول مجموع طرق الخطبة

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
حديث ابن شهاب الزهري الخاتمة ان هذه الخطبة تفتتح بها جميع الخطب الدينية و هذه الخطبة غير مخصصة بالنكاح القول بمشروعية عموم الخطبة للنكاح وغيره القول بوجوب الإيجاب والقبول في البيع والإجارة محدث	79	 السرد على الامام النووي في التفريق بين الخطبة والكلام العادي من اربعة وجوه الأول: سبب النهي الثاني : تأييده لرأيه بحديث ابن مسعود الثاني : على فرض صحته يدل على الجواز الزابع : قوله ان ذلك تكرر في الاحاديث الطريق الرابع الاشعري 	14
 نهي الأئمة عن تقليدهم 		•	
 القصد من جمع هذه الرسالة الفهرس 	٣٦	حديث عجد الله بن عباس و فيه لفظة « نحمده » التي نفاها ابن تيمية فيص١٦	**
		حدیث جابر بن عبد الله	. 70
		وفيه زيـادة « وكل ضلالة في النار »	
		حدیث نبیط بن شریط	. **
		حديث عائشة	٠ ۲۸
		حدیث سهل بن سعد	79

- rq -

- 44 -

بعض منشورات المكتب للسلامي لطباعت والنشف

مختصر صحيح مسلم المنذري تحقيق الألباني تحقيق الألباني والشاويش مساجلة علمية عبد الكريم خليفة ابن حزم الأندلسي رضوان الداية ابن خفاجة تحقيق سعيد الأفغاثي الإجابة لايراد ما استدركته عائشة ناصر الدينالألباني الأجوبة النافعة نبيل الطويل أحاديث في الصحة تحقيق محمد الصباغ أحاديث القصاص ابن تيمية الاحتجاج بالقدر ناصر الدين الألباني أحكام الجنائز وبدعها محمد تقى الدين الهلالي أحكام الخلع في الإسلام مصطفى السباعي أحكام الصيام وفلسفته نعمان السامرائي أحكام المرتد في الشريعة عبد الحبار الراوي أحكام من القرآن مصطفى السباعي أخلاقنا الإجتماعية ناصر الدين الألباني آداب الزفاف مشكاة المصابيح ١-٣ تحقيق المحدث الألباني